ثالثًا: عالم المؤسسات

يمثل هذا القسم الجزء الثاني من فعاليات مؤتمر «العدوان على غزة: خريطة الحدث والدلالات الحضارية»، التي نظمها مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة بالتعاون مع مركز الحضارة للدراسات السياسية يومي ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٠٩ .

مواقف مؤسسات دولية سياسية وإستراتيجية

محمد كمال محمد

تتناول هذه الورقة رصدًا تحليليًا لمواقف بعض المؤسسات الدولية السياسية والإستراتيجية من العدوان على غزة الذى شنته إسرائيل على الشعب الفلسطينى فى غزة في الفترة من ٢٧ من ديسمبر ٢٠٠٨ إلى وقف إطلاق النار في ١٨من يناير ٢٠٠٩. تتمثل هذه المؤسسات في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى باعتبارهما المؤسستين المنوط بهما الحفاظ على أمن واستقرار ورخاء الدول والشعوب التى تمثلها ومنها: الشعب الفلسطينى في غزة، والأمم المتحدة؛ لأنها المنظمة الدولية المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين، وحلف شمال الأطلنطي لازدياد نشاطه المباشر وغير المباشر فى العالمين العربي والإسلامي.

والسؤال الذى تدور حوله الورقة هو: كيف كان أداء هذه المنظمات إزاء العدوان على غزة؟ بمعنى مدى كفاءتها وفعاليتها وسرعة استجابتها فى التعامل مع العدوان وآثاره؛ ذلك لأن الحروب والأزمات محطات مهمة لتقييم أداء المنظمات الدولية، مع الأخذ في الاعتبار أن المؤسسات السياسية والاستراتيجية الدولية هي ترجمة للفعالية الحضارية للدول المنضمة إليها – وربما الشعوب التي تمثلها. هذه الفعالية الحضارية تعني مدى حماية تلك المنظمات وتعزيزها للقيم والمبادئ والمصالح التي تجمع أعضاءها، الذين لا يجمعهم فقط تاريخ مشترك بل أيضًا مستقبل مشترك.

الحروب والأزمات نقاط في مسار تاريخي، لذلك تعرض الورقة لمواقف المنظمات المشار إليها قبيل العدوان وأثناءه وبعده.

أولا: قبل العدوان

لا تكف إسرائيل عن عدوانها الوحشي على الشعب الفلسطيني في غزة، والذى لم يبدأ بعملية «الشتاء الساخن» في ٢٧ فبراير ٢٠٠٨ ولن ينتهي بعملية «الرصاص المصبوب» في ٢٧ من ديسمبر من العام نفسه، وكان موقف مؤسسات الأمة (جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي) كالمعتاد يقتصر على الإدانة والاستنكار والشجب؛ تلك الكلمات التي أصبحت من فرط استخدامها سيئة السمعة.

وكان الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب الذي عُقد في ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨ في القاهرة قد خُصص للبحث في الانقسام الفلسطيني، إلا أن خلافات حادة وقعت بين مصر والسعودية والأردن من جهة وسوريا من جهة أخرى، على خلفية رفض مشاركة حركة «حماس» في الاجتماع. وفيما دعا وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى اغتنام المستجدات الدولية الإيجابية، محذرًا من أن غياب وحدة الصف الفلسطيني يُفقد العرب قدرتهم على التأثير في أي طرف دولي، لمّح نظيره المصري أحمد أبو الغيط إلى مسؤولية حماس عن عرقلة المصالحة، مشيرًا إلى أنها أبدت تعاونًا أقل من باقي الفصائل(١).

ورحب البيان الختامي للاجتماع بإعلان مصر استئناف جهودها للمصالحة الفلسطينية، ودعا وزراء الخارجية العرب كل الفصائل إلى الانضمام إلى الحوار مع ضرورة الانتهاء من عملية المصالحة في أسرع وقت ممكن، ووافقوا على إرسال معونات إلى غزة بالتنسيق بين الجامعة والحكومة المصرية،

وطالبوا باحترام الشرعية الوطنية الفلسطينية. ودعا البيان الرئيس محمود عباس إلى الاستمرار في تحمل مسؤولياته كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى حين إتمام المصالحة والاتفاق على موعد لانتخابات رئاسية وتشريعية(٢).

وفي الوقت الذي لم تتعرض قمة حلف الأطلنطي في بوخارست التي عُقدت في الثالث والرابع من أبريل/نيسان ٢٠٠٨ للصراع العربي -الإسرائيلي مباشرة، فإن ما جاء في الفقرة (١٥) من إعلان بوخارست حول الحرب على الإرهاب من أن الحلف «يدين بأقوى العبارات كل أعمال الإرهاب أيًا كانت دوافعها أو مظاهرها»، يبدو كما لو كان موجهًا بصفة خاصة إلى عناصر المقاومة العربية في كل من فلسطين ولبنان والعراق والسودان والصومال؛ حيث يستبعد الحلف بهذه العبارة مشروعية مقاومة الاحتلال والعدوان(٣). وتجدر الإشارة إلى توقيع الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، في ديسمبر ٢٠٠٨، وسكرتير عام حلف الأطلنطي، ياب دي هوب شيفر، على اتفاقية تقضي بمشاركة فعلية للحلف في عمليات حفظ السلام على مستوى العالم(٤).

ثانيًا: أثناء العدوان

كشفت الحرب الإسرائيلية العدوانية على غزة مجددًا عن فشل النظام العربي الرسمى، وعجزه المزمن عن اتخاذ أي خطوات جادة على طريق بلورة مفهوم واضح للأمن القومي العربي، وصياغة سياسات وآليات فعالة لحماية هذا الأمن(٥).

وفشل النظام العربي الرسمي هو محصلة لحالة الضعف والعجز التي تعانيها النظم العربية. فجامعة الدول العربية هي في التحليل الأخير مرآة تعكس الواقع العربي بما فيه من تردٍ وخلافات وصراعات، لذا يغلب على عملها طابع إصدار البيانات والقرارات التى لا يجد الكثير منها طريقه إلى التنفيذ، فالدول العربية توافق على قرارات ثم تتجاهلها أو تتغافل عن تنفيذها بما فى ذلك قرارات القمم العربية، وقد جاء موقف جامعة الدول العربية من العدوان على غزة ليؤكد مجددًا مدى حالة الضعف والترهل التي وصلت إليها.

وانقضى عام ٢٠٠٨ دون أن يجتمع وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي لمناقشة العدوان على غزة، ولم يتجاوز ما خرجوا به الإدانة ومناشدة أطراف أخرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة القيام بمسؤوليتها. أما مسؤوليتها هي فيبدو أنها تتخيل أنها تنحصر فى الإدانة، وربما بعض المساعدات «الإنسانية». وهو ما يتناقض مع أهدافها التي من بينها -للتذكير فقط- صون وحماية المصالح المشتركة ومناصرة القضايا العادلة للدول الأعضاء، واستعادة السيادة الكاملة ووحدة أراضي أي دولة عضو خاضعة للاحتلال من جراء العدوان.

لم يجد وزراء الخارجية العرب إلا مجلس الأمن ليلجؤوا إليه!!

انعقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في ٣١ من ديسمبر ٢٠٠٨، بعد خمسة أيام كاملة من المذابح في غزة، وبعد ما هو معتاد من الإدانة وأخواتها، قرر توجيه طلب فوري لعقد مجلس الأمن، ومطالبته باستصدار قرار يُلزم إسرائيل بالوقف الفوري لعدوانها على غزة، ورفع الحصار وفتح المعابر وإنهاء سياسة العقاب الجماعي، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وضمان تنفيذ هذه الالتزامات لتحقيق التهدئة وتكليف وفد وزاري عربي من أعضاء لجنة مبادرة السلام العربية بالتوجه إلى مجلس الأمن وتفويضه لتحقيق هذه الأهداف(٦).

أما ما دعت إليه سوريا واليمن وقطر من عقد قمة عربية غير عادية للنظر في وقف العدوان الإسرائيلي على غزة وتداعياته واستعداد دولة قطر استضافتها في الدوحة، فقد قرر الوزراء استمرار التواصل فيما بينهم بشأن عقد القمة في حالة عدم استجابة مجلس الأمن للتحرك العربي الهادف لوقف العدوان وذلك للنظر في الإجراءات الكفيلة بوضع حد للعدوان الإسرائيلي ووضع إستراتيجية للتعامل مع الوضع الفلسطيني بجميع جوانبه(٧).

لم يجد وزراء الخارجية العرب إلا مجلس الأمن ليلجئوا إليه، وكعادته بسبب تركيبته ونظام التصويت فيه وطبيعة القوي المسيطرة عليه، لم يصدر عن مجلس الأمن سوى القرار ١٨٦٠ يوم ٨ من يناير ٢٠٠٩ أي بعد حوالى أسبوعين على بدء العدوان. صدر القرار بأغلبية ١٤ صوتًا وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، وذكر أن ذلك جاء بعد اتصال تليفوني من بوش لكونداليزا رايس وهو ما نفته كونداليزا التي قالت في مجلس الأمن «إن الولايات المتحدة رأت أنه من المهم الاطلاع على نتائج جهود الوساطة المصرية أولا لكي ترى ما يمكن أن يدعمه هذا القرار، ولهذا فإننا قررنا الامتناع عن التصويت الليلة، ولكن بعد دراسة مستفيضة قررنا أن هذا القرار الذي أيدنا صيغته، ونؤيد أهدافه، كما نؤيد تمامًا الأغراض التي يرمي إليها ينبغي أن يمضي قدما»(٨).

دعا القرار إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، قابل للديمومة، يحظى باحترام كامل ويفضي إلى انسحاب تام للقوات الإسرائيلية من غزة، وأدان العنف والأعمال العدائية الموجهة إلى المدنيين. ورغم أن القرار افتقر إلى صفة الإلزام لأنه لم يصدر استنادًا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن أسرائيل أعلنت رفضها له واستمرت فى تصعيد عدوانها البربري بحجة أنه ليس لأي أحد أو أي جهة -حتى لو كانت هذه

الجهة مجلس الأمن- أن تحدد لإسرائيل متى تتوقف عن محاربة الإرهاب[٩].

ويلاحظ أن اتفاق اجتماع وزراء الخارجية الطارئ على نقل الجامعة العربية القضية إلى مجلس الأمن، جاء رغم ما هو معروف مسبقًا من محاذير هذا النقل، وذلك بالنظر إلى السياسات الأمريكية والأوروبية المعلنة بلا مواربة.

وجاء عرض ومناقشة القضية في مجلس الأمن ونتائجه ليطرح دلالات كثيرة عن عدم نجاح الدبلوماسية العربية، أو بمعنى أصح استمرار تمسكها بأوهام خيار التسوية السلمية والشرعية الدولية في وقت تحترق فيه غزة أمام أعين العالم، وقد رُفض مشروع القرار العربي وتم التصويت على مشروع قرار أمريكي أوروبي، ثم صدر قرار غير ملزم[١٠] رغم ما ذكره عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن الموقف العربي الموحد والإصرار كانا وراء إصدار مجلس الأمن الدولي قراره بشأن وقف إطلاق النار في قطاع غزة[١١].

وقد تزامن انعقاد قمة عربية طارئة مع خطاب مهم في ٢٠٠٩/١/١٥، وهو خطاب رئيس الجمعية العامة في افتتاح الجلسة الطارئة لمناقشة الحرب على غزة، وسجل فيه وبتوثيق متقن لانتهاكات إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ولانتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان، كما قدم فيه شهادة ضمير حي على مهزلة مجلس الأمن خلال الأسبوع الثالث من الحرب على غزة، مؤكدًا أن حرب إسرائيل على غزة هي انتهاك صريح للقانون الدولي، ولا يمكن قبول حجتها بأنها دفاع عن النفس؛ لأن ذلك الأخير تحكمه قواعد وأسس، لا تنطبق على الإطلاق على ما تقوم به إسرائيل من جرائم في غزة.

اختلفت الدول العربية بشأن القمة الطارئة التي دعت إليها كل من سوريا وقطر واليمن لمناقشة العدوان على غزة، وقد أيد حوالي عشر دول عربية هذا الاقتراح، ونظرًا لعدم اكتمال النصاب القانوني فقد تم تجاوزه، والتوجه لمجلس الأمن. كما حدث انقسام بشأن الدعوة التي تقدمت بها قطر لعقد قمة في الدوحة في ٢٠٠٩/١/١٦، وهي القمة التي اكتمل نصابها ثم سرعان ما تراجع بسبب سحب بعض الدول موافقاتها على حضور القمة[١٢].

ثم عُقدت قمة الدوحة في السادس عشر من يناير، أي في اليوم الحادي والعشرين للعدوان، بحضور ممثلين عن ١٣ دولة عربية، أي أقل من النصاب بدولتين فقط، مع ملاحظة أن الرئيس الفلسطيني لم يحضر، وكذلك الرئيس اليمني الذي كان أحد دعاتها في البداية، فصارت قمة تشاورية وليست قمة رسمية طارئة، وأثيرت فيها أفكار أكثر جرأة على صعيد مواجهة العدوان لم تصل بطبيعة الحال إلى طرح بدائل للدعم العسكري للمقاومة، لكن التركيز وقع على إفلاس نهج التسوية السلمية واعتبار المبادرة العربية للسلام ميتة، وتجميد العلاقات مع إسرائيل، وإعادة إعمار قطاع غزة، واتفق على عرض قرارات قمة الدوحة على قمة الكويت بما يوحد «الشرعية العربية»، لكن هذه القمة بدورها اختلفت اختلافًا بينًا، رغم أجواء المصالحة التي دشنها الملك عبد الله بن عبدالعزيز، حول قضايا جوهرية مثل آلية إعادة الإعمار في غزة، والمبادرة المصرية، ولذلك خرج بيانها ضعيفًا غير متناسب مع الكارثة التي وقعت في غزة[١٣].

ولقد جسدت قمة الدوحة (قمة غزة)، والبعض يعتبرها اجتماعًا تشاوريًا، حالة الانقسام والتشرذم فى الصف العربى؛ حيث غابت ٩ دول عن القمة، في مقدماتها: السعودية ومصر والسلطة الوطنية الفلسطينية. كما أن مشاركة الرئيس الإيرانى في القمة قوبلت بانتقادات حادة فى بعض الدول العربية وبخاصة مصر. بالإضافة إلى أن مشاركة ممثلي بعض الفصائل الفلسطينية كحماس أثارت ردود فعل حادة من السلطة الوطنية الفلسطينية، التي راحت تتهم قطر بالتلاعب بالتمثيل الفلسطينى وشق وحدة الصف الفلسطيني. كما أن التوصية بوقف جميع أشكال التطبيع مع إسرائيل في ظل غياب مصر والأردن أسهمت في إيجاد حساسيات بالغة مع كل من الدولتين، واعتبرت الحكومة المصرية قمة الدوحة بمثابة اجتماع للمزايدات وإصدار البيانات، وهي مدفوعة بمحاولة للعب الأدوار وبسط النفوذ، وتؤدي إلى تعميق الخلافات العربية وشق الصف الفلسطيني، وقد أكد أحمد أبو الغيط أن مصر أفشلت محاولات قطر لعقد قمة عربية مكتملة النصاب في الدوحة؛ لأن مثل هذ القمة كانت ستلحق ضررًا بالعمل المشترك، حسب وجهة نظره. وهكذا انقسمت الدول العربية بشكل واضح حول القمة الطارئة وقمة أو اجتماع الدوحة. واعتبرت مصر أنه من المناسب مناقشة العدوان على غزة خلال قمة الكويت الاقتصادية التى كانت معدة سلفًا وعُقدت يومى ١٩ و٢٠ من يناير ٢٠٠٩ بحيث يكون موضوع غزة ضمن جدول الأعمال، أي أنها جاءت بعد أن أعلنت إسرائيل بالفعل وقف إطلاق النار من جانب واحد.

وكان حصاد القمة الاقتصادية التي عُقدت بالكويت بشأن غزة مخيبًا للآمال؛ حيث لم تصدر قرارات، بل اكتفت بإصدار «بيان الكويت» الذي أدان العدوان الإسرائيلي، وطالب بوقف العدوان والانسحاب فوريًا من قطاع غزة، وتثبيت وقف إطلاق النار ورفع الحصار الجائر، وحمّل إسرائيل المسؤولية القانونية عما ارتكبته من جرائم حرب واتخاذ ما يلزم نحو ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم. وأشار البيان إلى أن القادة العرب كلفوا وزراء الخارجية العرب والأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة التشاور حول مستجدات هذا الموضوع والدفع بالجهود العربية لتحقيق المصالحة الفلسطينية وتنقية الأجواء العربية[١٤].

جاء البيان غامضًا ومفتقرًا إلى الآليات العملية، وسكت عن تناول توصيات قمة الدوحة المتعلقة بتعليق المبادرة العربية للسلام، ووقف جميع أشكال التطبيع مع إسرائيل [١٥]، فلا تراكم ولا متابعة لقرارات القمة.

أما فيما يتعلق بإعادة إعمار غزة، فإن قمة الكويت قد قررت إعادة إعمار قطاع غزة من خلال برامج إعادة تأهيل وبناء، بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وفق الآليات العربية والدولية المعتمدة لدعم الشعب الفلسطيني، والاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة لأهالي قطاع غزة، ودعوة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لسرعة حصر وتقييم حجم الدمار الذي لحق بقطاع غزة، كما رحبت القمة بدعوة جمهورية مصر العربية إلى تنظيم مؤتمر دولي للمانحين بهدف توفير التمويل اللازم لإعادة إعمار قطاع غزة، ووضع الآلية المناسبة لذلك، والاستفادة من الإمكانيات المتوافرة للمنظمات الإقليمية والدولية[١٦].

يلاحظ أن القمة حددت الطرف الذي سيتلقى المعونات لإعادة الإعمار وهو السلطة الفلسطينية، كما أنها قيدت إعادة الإعمار بأنه سيتم وفق الآليات العربية والدولية.

وبالنسبة للأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، قررت القمة تقديم الدعم المادي والفني اللازم لإعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات الصحية وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان القطاع، وتكليف مجلس وزراء الصحة العرب بإنشاء المستشفيات الميدانية في قطاع غزة، وتوفير الطواقم الطبية والكوادر الصحية القادرة على توفير الرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية، وطلبت من الأمين العام للأمم المتحدة تكليف المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية إرسال لجنة لتقصي الحقائق بشأن الأوضاع الصحية والاجتماعية والمعيشية في قطاع غزة ورفع تقرير عن الآثار المباشرة وغير المباشرة لاستخدام إسرائيل الأسلحة المحرمة دوليًا على الصحة العامة للشعب الفلسطيني والأضرار الناجمة عنها. وكلفت الأمين العام لجامعة الدول العربية بمطالبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتقديم جميع أشكال الدعم المادي والصحي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بما في ذلك إقامة المستشفيات الميدانية، وتفعيل الاتفاقيات الدولية فيما يخص حماية الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف ومنع الاعتداءات عليهم، ودعت لعقد اجتماع عاجل للدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والواقعين تحت الاحتلال العسكري، لإعمال مبادئ الاتفاقية وتطبيق بنودها لحماية المدنيين في قطاع غزة من الاعتداءات العسكرية عليهم وعلى ممتلكاتهم[١٧].

هذا الإخفاق مرده في الأساس إلى غياب الإرادة السياسية للدول الأعضاء لتفعيل دور المنظمتين

أما منظمة المؤتمر الإسلامى، فلم يختلف موقفها كثيرًا عن موقف جامعة الدول العربية فقد طالب اجتماع للجنة التنفيذية على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء بالمنظمة -الذي انعقد يوم السبت ٣ من يناير ٢٠٠٩ بعد أسبوع من بداية العدوان- المجتمع الدولي بسرعة التحرك لإنهاء العدوان، وأعرب عن خيبة أمله إزاء عدم قيام مجلس الأمن الدولي بما يلزم لوقف إطلاق النار، مطالبًا المجلس بالنهوض بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين. ودعا البيان جميع الدول الأعضاء في المنظمة، في حالة فشل مجلس الأمن، إلى أن تتحد دعمًا للدعوة إلى عقد اجتماع للجمعية العامة. ربما ما تختلف فيه المنظمة عن الجامعة هو دعوتها إلى تمركز بعثة مراقبة دولية في قطاع غزة لوقف تصعيد النزاع وضمان استقرار الأوضاع، بالإضافة إلى مطالبة مجموعة سفراء دول المنظمة في جنيف باستكمال تحركها لعقد جلسة عاجلة لمجلس حقوق الإنسان لبحث انتهاكات حقوق الإنسان[١٨].

ثم أعلنت منظمة المؤتمر الإسلامى عن انطلاق حملتها الإنسانية لإغاثة غزة، وهو ليس دورها الأساسى فقد تخلت عن دورها الذى يحدده ميثاقها الذى تم تعديله فى قمة دكار (مارس ٢٠٠٨)، وهو الميثاق الذى أكد أن من بين أهداف المنظمة دعم الشعب الفلسطينى وتمكينه من ممارسة حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف[١٩]. وفى العدوان على غزة وعلى أرض الواقع، انحصر ذلك إلى مجرد تقديم معونات إنسانية.

ولم يكن لقرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ قيمة كما سلفت الإشارة لأنه لم يحتوِ على آليات تنفيذه، وقد ضربت إسرائيل به عرض الحائط، وقد صدر بعد أسبوعين من بدء الحرب العدوانية، رغم أن مجلس الأمن يعمل يوميًا وعلى مدار الساعة، ولذا فهو في حالة انعقاد دائم، مما يعني أن مجلس الأمن لم يرَ فيما حدث على مدار أسبوعين أي تهديد للأمن والسلم الدوليين[٢٠]

لكن كان لبعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة دور في فضح العدوان الإسرائيلي على غزة، وتمثل ذلك في تصريحات رئيس الدورة الحالية للأمم المتحدة، وبعض كبار المسئولين التابعين للأمم المتحدة كمنسق الشئون الإنسانية والمفوضة السامية لحقوق الإنسان.

فقد أعرب رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ميجيل ديسكوتو -وهو قسيس ومناضل سياسي عمل لأكثر من عقد وزيرًا لخارجية جمهورية نيكاراجوا- عن استيائه إزاء تأخر تحرك مجلس الأمن الدولي تجاه ما يحدث في غزة. واقتبس ديسكوتو، في مؤتمر صحفي في نيويورك، تصريحات لوزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني قالت فيها إن الأنشطة الدبلوماسية الدائرة على مدى أيام تهدف إلى توفير مزيد من الوقت للعملية العسكرية كي تحقق أهدافها. وأضاف: «ما تقوله هو أن الهدف الدبلوماسي الأساسي لإسرائيل هو كسب مزيد من الوقت، ولكن لماذا؟ هل لتُوقع مزيدًا من القتلى والدمار والمعاناة للأبرياء؟ إن كلمات وزيرة الخارجية الإسرائيلية تكاد تكون مطابقة لما ذكرته وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس من قبل عن الغزو الإسرائيلي للبنان»[٢١].

وفي الخامس عشر من يناير طالب ديسكوتو بوقف إطلاق النار في غزة وانتقد ما يردده المسئولون الإسرائيليون عن أن عدوانهم هو دفاع عن النفس، ودعا إلى عقد جلسة طارئة خاصة حول الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتأكيد مطالب الجمعية بالوقف الفوري لإطلاق النار وضمان الوصول الفوري للمساعدات الإنسانية دون عوائق إلى سكان غزة. وأشار إلى أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٦٠ قد فشل في فرض تنفيذ هذين المطلبين. وأضاف في الجلسة: «من الواضح أن القرار لم يهدف إلى تحقيق تلك المقاصد، ولم يكن هذا نتيجة خطأ أغلبية أعضاء المجلس، بل يعود إلى أن البعض داخل المجلس وخارجه خانوا الالتزامات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وبدلا من دعم مطلب قوي وواضح للوقف الفوري لإطلاق النار، نجحوا في عرقلة مثل ذلك المطلب وسمحوا بمواصلة العمل العسكري الذي يبدو أنه كان هدفهم».

وفي الجلسة التي عُقدت بناء على طلب من مائة وثمانين دولة، انتقد ديسكوتو بشدة عدم التزام إسرائيل بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٦٠ أو بالتزاماتها وفق القانون الدولي تجاه سكان قطاع غزة باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال قائلاً: «يبدو لي من دواعي السخرية أن تكون إسرائيل، التي تدين لقرار من الجمعية العامة بإنشائها، مستخفة بقرارات الأمم المتحدة». وأعرب ديسكوتو عن تحفظه لما يردده المسؤولون الإسرائيليون عن حق بلادهم في الدفاع عن نفسها، وقال: إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على ضرورة ألا يؤثر ذلك الحق على سلطة ومسؤوليات مجلس الأمن الدولي. وذكر أن استمرار العمل بذلك الحق ينتهي باتخاذ المجلس الإجراءات الضرورية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين[٢٢].

وفى تقرير أعده منسق مكتب الشئون الإنسانية التابع للأمم المتحدة عن الوضع فى غزة فى السابع من يناير أكد أنه لا يوجد مكان آمن في غزة؛ فالقوات الجوية والبحرية والبرية الإسرائيلية تحاصر المناطق المأهولة بالسكان، وأن عدد الخسائر البشرية التى نتجت عن القصف الإسرائيلى على مدرسة الأونروا فى جباليا وصل إلى ٤٣ قتيلا وما يقرب من ١٠٠ جريح، وقد رفضت الأونروا الإدعاءات الإسرائيلية بأن المدرسة كانت تُستخدم لإطلاق قذائف الهاون باتجاه الجيش الإسرائيلى[٢٣]، وقد قصفت إسرائيل مبنى الأونروا ذاته يوم ١٥ من يناير، حيث أصيب ٣ أشخاص، وتم تدمير مئات الأطنان من الطعام والوقود، وقد أكدت الأمم المتحدة استخدام الفسفور الأبيض فى هذا الهجوم وقتل خمسة من عمال الأونروا.

وقالت أليحرا باشيكو -نائبة مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: «تلقينا شهادات تفيد بأن القوات الإسرائيلية أجلت نحو مائة فلسطيني ونقلتهم إلى منزل بحي الزيتون بمدينة غزة وأبلغتهم بالبقاء داخله، ثم تعرض المنزل في اليوم التالي إلى القصف، مما أدى إلى مقتل ثلاثين شخصًا وإصابة الكثيرين. ولم يتم السماح لسيارات الإسعاف بالوصول إلى تلك المنطقة لإجلاء وعلاج الجرحي إلا بعد الحادثة بيومين ونصف اليوم». وكان ريتشارد فالك -مبعوث الأمم المتحدة إلى غزة- قد وصف الحصار بأنه «جريمة ضد الإنسانية».

وطالبت نافي بيليه -المفوضة السامية لحقوق الإنسان- بإجراء تحقيقات مستقلة وشفافة وذات مصداقية لتحديد الانتهاكات المرتكبة في غزة ومحاسبة المسؤولين عنها. ووصفت نافي أوضاع المدنيين في غزة والظروف التي يعيشون في ظلها بأنها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وقالت إن على إسرائيل ومن أسمتهم المسلحين الفلسطينيين التزامًا وفق القانون الإنساني الدولي برعاية الجرحى وحماية سيارات الإسعاف والمستشفيات والعاملين في المجال الطبي[٢٤].

كما أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته الخاصة التاسعة قرارًا تقدمت به باكستان بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، ومصر وكوبا نيابة عن المجموعة العربية والأفريقية (كما فى نص القرار) فى ١٢ من يناير ٢٠٠٩، أدان فيه انتهاكات إسرائيل الخطيرة لحقوق الإنسان في قطاع غزة بموافقة ٣٣ عضوًا ورفض عضو واحد (كندا) وامتناع ١٣عضوًا عن التصويت، ودعا إلى وقف فوري للهجمات العسكرية الإسرائيلية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، مطالبًا إسرائيل بسحب قواتها العسكرية من قطاع غزة المحتل. ودعا إسرائيل، باعتبارها سلطة الاحتلال، إلى إنهاء احتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧،

واحترام التزاماتها في إطار عملية السلام بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. كما طالب القرار إسرائيل بوقف استهداف المدنيين والمرافق والطواقم الطبية، فضلا عن وقف التدمير المنظم للتراث الثقافي، ورفع الحصار عن قطاع غزة وفتح جميع المعابر(٢٥).

وقد يكون العدوان على غزة قد خلق مجالا لحلف شمال الأطلنطي ليلعب دورًا أمنيًا في المنطقة، وذلك عن طريق قيامه بالدور الأكبر في منع وصول الأسلحة إلى غزة مقدمًا غطاء أمنيًا لإسرائيل. وقد زار ياب دي هوب شيفر -سكرتير عام حلف الأطلنطي السابق- الأردن في ١٠ من يناير وإسرائيل فى ١١ من يناير ٢٠٠٩، وأكد على وجوب احترام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠، وإيقاف ما سماه العنف، وأن جميع الأطراف يجب أن تتخذ الخطوات اللازمة لإنجاح المباحثات التي تقودها مصر(٢٦). وفي خطابه الذي ألقاه في معهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل قال: إن هناك ثلاثة شروط يجب توافرها لكى يلعب الناتو دورًا في الصراع: اتفاقية سلام شامل، وموافقة الأطراف المعنية، وتفويض من الأمم المتحدة(٢٧).

إلا أن مذكرة التفاهم التي وقعتها الولايات المتحدة والأمريكية وإسرائيل في السادس عشر من يناير ٢٠٠٩، لمنع تسليح غزة وتجفيف منابع قوة حماس تضمنت دورًا محوريًا لحلف الناتو في عملية المراقبة؛ حيث ينص البند الثانى من هذه المذكرة على أن «تعمل الولايات المتحدة مع الشركاء في المنطقة وفي حلف الناتو على مراقبة نقل الأسلحة والمواد العسكرية إلى حماس عبر البحر المتوسط، وخليج عدن والساحل الشرقي من البحر الأحمر في إفريقيا من خلال تحسين الترتيبات القائمة أو إطلاق مبادرات جديدة لزيادة فعالية هذه الترتيبات المتعلقة بمنع تهريب الأسلحة».

ومن بين الأدوات التي تُستخدم لتنفيذ ذلك: تعزيز التعاون بين المخابرات الأمريكية والحكومات الإقليمية لمنع تدفق الأسلحة والمتفجرات إلى غزة من خلال إشراك المخابرات المركزية، والقيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا، والقيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا، وقيادة العمليات الخاصة الأمريكية، وتعزيز الانصهار بين المخابرات والقوات البحرية الدولية والقوات البحرية التابعة للتحالف للتعامل مع تهريب الأسلحة لغزة، وتشديد العقوبات الدولية القائمة(٢٨).

ولم تكتف واشنطن بذلك، بل عقدت يوم ١٣ من مارس ٢٠٠٩ مؤتمرًا بلندن، اتفقت فيه مع كندا، الدانمرك، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، النرويج، بريطانيا، على خطوات عملية لمنع وصول السلاح إلى غزة، منها: اعتراض السفن وتفتيشها في البحر، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والضغط الدبلوماسي(٢٩).

توصية قمة الدوحة بوقف كافة أشكال التطبيع مع إسرائيل في ظل غياب مصر والأردن أسهمت في إيجاد حساسيات بالغة مع كل من الدولتين

ثالثًا: بعد العدوان

غاب التنسيق والتعاون الفعال بين جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في التعامل مع العدوان على غزة، رغم وجود اتفاقية للتعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وُقعت في ٢٩ من يونيو ١٩٧٩ وفقًا لقرارات مؤتمر القمة العربي العاشر المنعقد في تونس والصادر بتاريخ ٢٢ من نوفمبر١٩٧٩، وتوقيع اتفاقية أخرى في يناير ٢٠٠٩، حيث وقّع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أكمل الدين إحسان أوغلى، والأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، يوم ٢١ من يناير ٢٠٠٩ اتفاقية للتعاون في مقر الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة. وتنص الاتفاقية على تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمتين من خلال فتح أطر للتعاون في المجالات السياسية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية. كما اتفق الطرفان على تنمية العلاقات العربية- الإسلامية على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف وتوطيد أواصر الأخوة. كما أكدا التزامهما بتضافر الجهود لتحقيق الرقي المادي والأدبي للدول العربية والإسلامية والحفاظ على المصالح المتبادلة وتنميتها ومقاومة الاستعمار والصهيونية والعنصرية والإرهاب والاستغلال في جميع صوره، دعمًا لأمن هذه الدول وللسلم والأمن الدوليين. وفي المجال السياسي، اتفق الطرفان على تبادل الآراء بصورة منتظمة حول الأحداث والقضايا السياسية المشتركة للشعوب العربية والإسلامية، والتمثيل المتبادل عبر حضور الاجتماعات المشتركة بصفة مراقب، وتفعيل الاجتماعات المشتركة بين المجموعتين العربية والإسلامية لتنسيق المواقف والسياسات قبل انعقاد المؤتمرات الدولية، وخصوصًا اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مختلِف القضايا ذات الاهتمام المشترك. كما تنص الاتفاقية على العمل على التعاون والتنسيق في المجالات الإعلامية والاقتصادية، ولاسيما في مجال الاستثمارات المشتركة وتقوية الروابط الثقافية ونشر اللغة العربية. كما تتضمن الاتفاقية آلية للتنفيذ من خلال إنشاء لجنة مشتركة تجتمع سنويًا لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية(٣٠).

إلا أن هذا التنسيق لم يشهد تفعيلا فما يخص غزة فيما عدا التنسيق بينهما في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف -كما سبقت الإشارة- وبخاصة دور

مصر وباكستان في إصدار قرار هذا المجلس بشأن العدوان على غزة.

أما الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون فقد قام بزيارة خاطفة لغزة ودعا إلى ما أسماه وقف أعمال العنف في غزة في خطاب ألقاه في العشرين من شهر يناير ٢٠٠٩ أمام موقع مجمع الأمم المتحدة (الأونروا) الذى تعرض لهجوم إسرائيلي، ووصف ما شاهده من دمار بأنه «مفزع ومذهل» وأنها «مشاهد تنفطر لها القلوب»[٣١]. وحث الجميع على التقيد بالقانون الإنساني الدولي واحترامه دون أن يحدد المعتدى، وأرسل فريقًا لتقييم الاحتياجات الإنسانية برئاسة مدير مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، الممثل الخاص روبرت سيري، ومنسق الشؤون الإنسانية، جون هولمز، لقيادة هذه المهمة.

وقد حث الكاتب الصحفي الكبير هيكل العرب على أن يتحركوا في اتجاه محاسبة إسرائيل، أو على الأقل تسجيل ما اقترفته من جرائم عبر استدعاء الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ليدلي بشهادته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول زيارته الخاطفة لغزة[٣٢].

أما مجلس التحقيق الذي يراجع ويحقق في عدة حوادث جرت في قطاع غزة بين السابع والعشرين من ديسمبر والتاسع عشر من يناير وما نجم عن تلك الحوادث من قتلى وجرحى ودمار لمباني الأمم المتحدة، فقد أبلغ الأمين العام فى الثامن من أبريل ٢٠٠٩ أنه ما زال في عملية وضع اللمسات الأخيرة على التقرير، وأوضح أنه يتوقع تقديم تقريره بعد حوالي أسبوعين وأنه لن يتم الإدلاء بأي تعليق إضافي على التقرير قبل صدوره رسميًا[٣٣].

وسافر وفد من خبراء جامعة الدول العربية فى ٢١ من فبراير ٢٠٠٩ ومجموعة من منظمات العمل العربي المشترك إلى غزة في مهمة استمرت عدة أيام للاطلاع على حجم الدمار الذي خلّفه العدوان الإسرائيلي على غزة وإعداد تقرير يُقدم إلى الأمين العام حول حجم الخسائر وما يمكن أن تقدمه المنظمات العربية من مشاريع وبرامج عاجلة ومتوسطة الأمد في مختلف المجالات لمساعدة الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاعات الزراعة والتعليم والصحة وإعادة تأهيل المؤسسات الفلسطينية في القطاع، وذلك في إطار متابعة تنفيذ قرارات مجلس جامعة الدول العربية في هذا الشأن[٣٤].

وبناء على قرار مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الذي عُقد في دورة غير عادية بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٦، والذي أصدر قرارًا بتشكيل لجنة من شخصيات عربية ودولية للتوجه إلى قطاع غزة وإعداد تقرير عن العدوان الاسرائيلى على القطاع، انعقدت اللجنة برئاسة الأمين العام لبحث سبل مباشرة أعمالها

قد يكون العدوان على غزة خلق مجالاً لحلف شمال الأطلنطي ليلعب دورًا أمنيًا فى المنطقة

يوم ٢٠٠٩/٢/٢٢، وبدأت اللجنة التي شُكلت من كبار القضاة الدوليين والعرب وخبراء في جمع الأدلة بالاجتماع بالمسئولين في منظمات الأمم المتحدة العاملة في غزة إلى جانب ممثلي المجتمع المدني وضحايا العدوان، وذلك لإعداد تقريرها الذي سيقدم إلى الأمين العام بعد الإعداد والذي سيقوم بدوره بعرضه على مجلس الجامعة قبل إرساله إلى الأمين العام للأمم المتحدة[٣٥].

ثم جاءت قمة الدوحة العادية التي انعقدت فى ٣٠-٣١ مارس ٢٠٠٩ولم تختلف عن سابقاتها فى الإدانة وأخواتها مع دعم الجهود التي تقوم بها الأمانة العامة للتحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية التي ارتكبت في حق الشعب الفلسطيني إبان العدوان الإسرائيلي على غزة ودعوتها إلى التحرك نحو عرض هذه الجرائم على المحاكم الدولية المختصة[٣٦].

وأكدت التمسك بمبادرة السلام العربية كخيار استراتيجي عربي لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وفقًا للإطار السياسي الذي يقوم على أن مبادرة السلام المطروحة اليوم لن تبقى على الطاولة طويلا، وأن استمرار الجانب العربي في طرح هذه المبادرة مرتبط بقبول إسرائيلي لها، وأن تفعيلها مرتبط ببدء تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها في إطار المرجعيات الأساسية لتحقيق السلام العادل والشامل، وبأنه لا يمكن الوصول إلى هذا السلام طالما استمرت إسرائيل في تعنتها ورفضها لمبادرة السلام العربية[٣٧].

أما فيما يتعلق بمنظمة المؤتمر الإسلامى فقد سافر أمينها العام، أكمل الدين إحسان أوغلى فى ١٥ من مارس ٢٠٠٩، إلى قطاع غزة؛ حيث تفقد الأماكن التي تعرضت للاعتداءات الإسرائيلية في الحرب الإسرائيلية على القطاع ودعا الأطراف الفلسطينية إلى الإسراع في المصالحة الوطنية، كما تعهدت المنظمات الإنسانية بالدول الأعضاء بالمنظمة بتقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار وذلك فى مؤتمر شرم الشيخ لإعمار غزة الذي عُقد فى أوائل مارس[٣٨].

خاتمة:

كان العدوان على غزة كاشفًا بقوة عن إخفاق جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى فى القيام بدوريهما اللذين يحددهما ميثاقا المنظمتين فى حماية أمن الدول والشعوب التى تمثلها واستقرارها ورخائها وكذا دعمه. لكن من الإنصاف أيضًا القول إن هذا الإخفاق مرده فى الأساس إلى غياب

الإرادة السياسة للدول الأعضاء لتفعيل دور المنظمتين، وربما ليس من قبيل المجازفة القول إن كثيرًا من أنظمة هذه الدول تستخدم المنظمتين، وخاصة جامعة الدول العربية، ككبش فداء تتوجه إليه الاتهامات وقت الأزمات يتندر الزعماء في قممهم، والعامة في مقاهيهم بضعفها، وربما كانت الجامعة ضحية نظم أكثر من متسلطة، وشعوب أقل من عاجزة، فكما أن الشعوب تستحق من يحكمها، فإنها أيضًا تستحق المنظمات التى تمثلها، وليس في ذلك أي محاولة لتبرئة النظم المتسلطة.

كما كشف العدوان عن عدم فعالية جامعة الدول العربية في التعامل مع الأزمات العربية، وأثيرت مرة أخرى قضية الحاجة لإجراء عملية إصلاح شاملة لمؤسساتها[٣٩]، ويؤكد بعض المحللين أنه «يجب على العرب أن يسحبوا مبادرة السلام العربية التى طُرحت عام ٢٠٠٢»، و«أن يركزوا على إحياء وتفعيل جامعة الدول العربية»[٤٠]، وإلا صارت الجامعة مكانًا للثرثرة على نهر النيل.

ويمكن القول بأن الدول الضعيفة تتجه إلى تكوين منظمات أضعف منها، أما الدول القوية فتنشئ منظمات قوية. ويبدو أن هذا منطقي فالجسد الرخو يصعب وقد يستحيل أن تكون ذراعه قوية، ومتى يستقيم الظل والعود أعوج! فكثير من الدول العربية والإسلامية ليس لديها مؤسسات داخلية فعالة، فكيف تنجح في إنشاء منظمات دولية فيما بينها تتسم بالفعالية؟ إن هذه المنظمات هي حاصل جمع بيروقراطيات غير فاعلة تنقصها الإرادات السياسية للدول المكونة لها، بل الأخطر أنها قد تكون حاصل ضرب مما يضاعف عجزها. فحال الدول العربية والإسلامية ومنظمتي جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي يصدق عليه القول: إنه لا عقد ولا عنق. فالمنظمتان تبدوان -ومن خلال العرض السابق- غير فاعلتين بشكل عام في تزكية أمن واستقرار ورخاء شعوبهما، أفرادًا ودولاً وأمة. وبعيدًا عن التفكير الخطىّ المهتم بتحديد نقطة بداية العجز: الدول أم المؤسسات التي تنشئها فيما بينها؟ فإن عجز الاثنين يتغذى من بعضه.

ولا شيء يغري القوي باستخدام قوته كوهن الضعيف، وعندما تعجز مؤسسات حضارةٍ ما عن الدفاع عن مصالحها، فإن ذلك يغرى غيرها باستغلالها، فتصبح كالفريسة تبحث عن صياد، وربما تستفزه، ومن ثم واصل الناتو التفافه حول العالمين العربي والإسلامي بدءًا من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأحمر فبحر العرب والمحيط الهندى بدعوى التصدى لأعمال القرصنة المنطلقة من الصومال فيما يبدو تجهيزًا للتعامل مع السودان فيما بعد، ويصر الحلف على البقاء في أفغانستان رغم وجود خلافات بين الولايات المتحدة وأوروبا على توزيع الأعباء والتكاليف وتعرض قوات الحلف لهجمات قوية من حركة طالبان وغيرها من القوى الأفغانية.

لا شيء يغري القوى باستخدام قوته كوهن الضعيف

ويأتي انضمام ألبانيا للحلف مؤخرًا لتصبح ثاني دولة ذات أغلبية مسلمة عضوًا في حلف الأطلنطي بعد تركيا، وتعيين رئيس وزراء الدنمارك أندرياس راسموسن الذى عرفه العالم العربي والإسلامي أثناء أزمة الرسوم المسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم عام ٢٠٠٦ حيث كان مدافعًا عن نشر تلك الرسوم بحجة حرية التعبير، سكرتيرًا عامًا للحلف يتولى منصبه فى أغسطس ٢٠٠٩، كإشارتين متضاربتين ظاهريًا للعالم الإسلامى، لكنهما معًا تشيران للأسلوب الذى يتعامل به الحلف مع العالمين العربي والإسلامي والذي تعنيه فيه في المقام الأول حماية مصالح القوى الرئيسية في الحلف، ولا يتناقض ذلك مع اعتبار الناتو الذراع العسكرية للرأسمالية الغربية، فأحد المفكرين الأمريكيين وهو «فريدريك جيمسون» هو -أستاذ الادب المقارن في جامعة «ديوك» في أمريكا ويعتبره البعض أحد أقطاب النقد الماركسي الأميركي- يتحدث عن «ثقافة الناتو الرفيعة» التي قادتها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي السابق وهي تفعل ذلك الآن ضد أي منافس لها[٤١].

وما صدر عن بعض أجهزة ومسئولي الأمم المتحدة في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وغيره من الهيئات التابعة لها وعلى رأسهم رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ميجيل ديسكوتو القسيس والمناضل السياسى اليساري بشأن العدوان على غزة أمر جيد، يدل على أنه لم يزل فى هذه المنظمة الدولية من يدافع عن العدل والسلام والحق في المقاومة كقيم إنسانية مشتركة، إلا أن مجلس الأمن -أهم أجهزة تلك المنظمة- هو ساحة ينفرد بها الأقوياء ولا يرجى منها إنصاف طالما بقى نظام التصويت على ما هو عليه وقبل ذلك طالما بقيت الدول العربية والإسلامية فى ضعفها.

ومن اللافت للنظر أنه قد صدر عن مجلس الأمن خلال عام ٢٠٠٨ (٦٥) قرارًا، ما يتعلق بالدول الإسلامية والعربية بشكل خاص يبلغ (٣٠) قرارًا بنسبة ٤٦٪ تقريبًا. كما أن مجلس الأمن أصدر (٣٥) قرارًا تصرّف فيها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، منها(٢٠) قرارا تتعلق بدول وقضايا إسلامية وعربية بنسبة ٥٧,١٪[٤٢].

ويعكس ذلك تداعيًا من أصحاب المصالح على العالمين العربي والإسلامي المتداعين على جميع المجالات، فليس طبيعيًا أن يكون نصيب خُمس سكان العالم من أخطر قرارات أعلى هيئة دولية تختص بالسلم والأمن الدوليين أكثر من النصف، وليس ذلك من عقلية المؤامرة في شيء، فالعنصر الأساسي في المؤامرة منتفٍ وهو السرية، فمعظم -إن لم يكن كل- الأمور

معلنة... ويبدو أن ذلك هو تداعي الأكلة. وأهم الأسباب في ذلك التداعي هو وهن دول العالمين العربي الإسلامي وبدلا من أن تسعى للفعالية تكتفى ببلاغة الوهن. إلا إنه من الظلم أن ترد البلاغة هنا بمعنى سلبي، فالأكثر خطورة أن مطابقة الكلام للحال تؤكد بالفعل أن الوهن بالغٌ مداه.

يقول مفكر أفريقى إن الحضارة هى فن بناء الأسئلة وإجاباتها، وربما من بين هذه الأسئلة: هل الشعوب العربية والإسلامية هي قاعدة الهرم المتداعي وفي قمته نظمه ومنظماته، أم أنها قد بدأت الحركة وانتفضت أثناء العدوان؟ وما السبيل لإدامة هذه الحركة؟ وربما تكمن الإجابة في أن استمرار الحركة تجاه التخلص من كل ما تعانيه رهين بوجود مشروع حضارى تسهم فيه كل القوى السياسية والاجتماعية التي يهمها مستقبل العالمين العربي والإسلامي.

الهوامش:

(1) http://www.alhayat.com/arab_news/levant_news/11-2008/Item-20081126-da561501-c0a8-10ed-0074-2397438b47f2/story.html

(2) http://www.arableagueonline.org/las/picture_gallery/reports26-11-2008.pdf

(٣) طلعت مسلم، قمة الأطلسي والقضايا العربية،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AC44262D-444C-4F37-8B22-714CEF76600F.htm-

(٤) ستون عامًا على الناتو: جدل التوسيع والفعالية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، متاح على الرابط:

http://www.ecssr.com/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0، 2251، 1020-0-2، 00.html

(٥) د.حسنين توفيق إبراهيم، العدوان الإسرائيلى على غزة: قراءة أولية فى الآثار والتداعيات، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة التاسعة عشرة، العدد ١٩٧، مارس ٢٠٠٩، ص٦.

(٦) انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١متاح على الرابط:

http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=237

(٧) المصدر السابق.

(٨) انظر: «رايس: قرار مجلس الأمن الدولي «خطوة إلى الأمام نحو تحقيق هدفنا» موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الرابط:

http://www.america.gov/st/mideastpeace-arabic/2009/January/20090109131249bsibhew0.1547968.htm

(٩) انظر موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الرابط:

http://www.altawasul.com/MFAAR/anti+terrorism/hamas+war+against+israel/PM-Olmerts-reaction-to-diplomatic-developments-UNSC-Resolution-1860-09012009.htm

(١٠) د.نادية مصطفى، قراءة حضارية في مشاهد أربعة من الحرب على غزة (٢-٤)المشهد الثاني: النظام العربي.. خيار التسوية السلمية بديلا للمقاومة، متاح على الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1232171571083&pagename=Zone-A

(١١) المصدر السابق.

(١٢) د.حسنين توفيق، مرجع سابق، ص١٩.

(١٣) أحمد يوسف أحمد، النظام العربي والعدوان على غزة: محاولة لتحليل الأداء، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

متاح على الرابط:

http://www.ecssr.com/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0، 2251، 975-95-3، 00.html

(١٤) انظر بيان قمة الكويت وقراراتها على الرابط:

http://www.arableagueonline.org/las/arabeconomicsummit/index.htm

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) المصدر السابق.

(18)http://www.oic-oci.org/topic_detail.asp?t_id=1755&x_key

(١٩) انظر نص الميثاق المعدل على موقع منظمة المؤتمر الإسلامى، متاح على الرابط :

http://www.oic-oci.org/is11/arabic/Charter-ar.pdf

(٢٠) د.محمد شوقى، مشهد الحرب على غزة: ندوة برنامج الدراسات الحضارية بجامعة القاهرة، مجلة القدس، العدد ١٢٣، مارس ٢٠٠٩، ص٩١.

(٢١) انظر تصريحات ديسكوتو الذي ينتقد تأخر تحرك مجلس الأمن بشأن الوضع في غزة، متاح على الرابط:

http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=10477

(22)http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=10506

(٢٣) انظر تقرير منسق الشئون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، متاح على الرابط:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_situation_report_2009_01_07_arabic.pdf

(24)http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=10480

(٢٥) انظر نص القرار على موقع المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بجنيف، متاح على الرابط :

http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/specialsession/9/docs/A.HRC.S-9.L.1_ar.pdf

(٢٦) انظر خطابَيْ السكرتير العام للناتو فى الأردن وإسرائيل، متاح على الرابطين:

http://www.nato.int/cps/en/natolive/opinions_49634.htm?selectedLocale=en

http://www.nato.int/cps/en/SID-DB8AFD65-FB9783EF/natolive/opinions_49673.htm?selectedLocale=en

(٢٧) خطاب السكرتير العام للناتو في إسرائيل، متاح على الرابط:

http://www.nato.int/cps/en/natolive/opinions_49634.htm?selectedLocale=en

(28)http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1237705826794&pagename=Zone-A

(٢٩) موقع وزارة الخارجية الأمريكية:

http://www.america.gov/st/mideastpeace-arabic/2009/March/20090317130026bsibhew0.7769434.h

(٣٠) موقع منظمة المؤتمر الإسلامي:

http://www.oic-oci.org/topic_detail.asp?t_id=1820&x_key

(٣١) انظر خطاب الأمين العام للأمم المتحدة فى غزة، متاح على الرابط:

http://www.un.org/arabic/news/sg/searchstr.asp?newsID=741

(32)http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1232171650288&pagename=Zone-A

(33)http://www.arableagueonline.org/las/arabic/news_details_ar. jsp?art_id=1444

(34)http://www.arableagueonline.org/las/arabic/news_details_ar. jsp?art_id=1444

(35)http://www.arableagueonline.org/las/arabic/news_details_ar. jsp?art_id=1445#

(٣٦) انظر قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (٢١) دولة قطر ـ الدوحة ٣٠ ـ ٣١ مارس ٢٠٠٩ متاحة على الرابط:

http://www.arabsummits.org/ar/SubPage.asp?PID=89&ParID=5

(٣٧) المصدر السابق.

(٣٨) موقع منظمة المؤتمر الإسلامى:

http://www.oic-oci.org/topic_detail.asp?t_id=2001&x_key

(٣٩) د. محمد السيد سليم، رؤية استراتيجية للعدوان الإسرائيلى على غزة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٦، أبريل ٢٠٠٩، ص٧٢–٧٧.

(٤٠) المرجع السابق، ص ٧٧.

(41) Fredric Jameson ، Marx's Purloined Letter- New Left Review January/February 1995 ،p75-109 ،p96 ،available at http://www.scribd.com/doc/7056036/Marxs-Purloined-Letter

(٤٢) انظر قائمة قرارات مجلس الأمن لعام ٢٠٠٨، في موقع الأمم المتحدة على الإنترنت،

http://www.un.org/arabic/sc/SCRes08.htm